SINAI
Foundation for Human Rights
حق العودة
إلى بيوتنا
عادوا ليرحلوا
فصل جديد من مأساة التهجير القسري
المستمر لأهالي سيناء

عادوا ليرحلوا

فصل جديد من مأساة التهجير القسري المستمر لأهالي سيناء

SINAI
Foundation for Human Rights

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان (SFHR)
7 Bell Yard, London, WC2A 2JR, United Kingdom
https://sinaifhr.org/ - info@sinaisfhr.org

حقوق النشر محفوظة © 2024

المحتويات

01 الملخص التنفيذي

02 الخلفية

11 منهجية إعداد البحث

13 المهجرون ومسؤولية الدولة: ثلاث معضلات كبرى

24 عندما يكون التهجير باسم القانون (تحليل حقوقي)

27 التوصيات

28 الملحقات

I. الملخص التنفيذي

يتضمن هذا التقرير توثيقًا وتحليلًا قانونيًا لوقائع إعادة تهجير السكان المحليين العائدين مؤخرًا لقرى جنوب الشيخ زويد وجنوب وغرب رفح في محافظة شمال سيناء المصرية بعد سنوات على رحيلهم القسري من منازلهم وأراضيهم بسبب العمليات العسكرية. يعتمد التقرير على عدد من المقابلات التي أجرتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان في الفترة بين أكتوبر 2022 ويناير 2024 مع 42 من السكان المحليين الذين حاولوا العودة لقراهم خلال العامين الماضيين استجابةً لـ دعوات حكومية وجهها محافظ شمال سيناء لمناشدة السكان النازحين بالعودة لأراضيهم وتعهده بتقديم يد العون لهم.[1] تكشف هذه الشهادات عن تناقض واضح بين الدعاوى الرسمية المشجعة على العودة وواقع إعادة تهجير هؤلاء السكان. وهو تناقض اعترفت به بعض التصريحات الرسمية، كتصريح لقائد الجيش الثاني الميداني في 3 يونيو 2023، أشار فيه إلى أن دعوة المواطنين للعودة كان قرارًا متسرعًا أخذًا في الاعتبار عدم تصدي القوات المسلحة لمهمة تطهير أراضي قرى ومدن المهجرين من بقايا العبوات الناسفة ومخلفات المعارك.[2]

كما يكشف التحليل القانوني عن مخالفة أجهزة الدولة المختلفة للالتزامات الدستورية والقانونية التي صدقت عليها الحكومات المصرية المتعاقبة، وكذلك عن تناقض واضح مع موقف مصر المعلن دوليا في رفض سياسات التهجير القسري. تتجلى هذه المخالفة خصوصًا في غياب الضمانات القانونية اللازمة للطعن على هذه القرارات، وكذلك غياب التعويض المادي والمعنوي العادل، وعدم التحلي بالشفافية المطلوبة في تواصلها مع السكان المهجرين حول المدى الزمني للتهجير والحالة الأمنية والمعيشية في المناطق التي هجروا منها وموعد العودة المحتمل.[3]

يتضمن التقرير كذلك توثيقًا لمحاولة التواصل مع محافظ شمال سيناء لمحاولة الحصول على رد أو توضيح رسمي بشأن الشهادات الواردة في التقرير. فقد توجهت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بخطاب رسمي لمكتب السيد اللواء محمد عبد الفضيل شوشة محافظ شمال سيناء بتاريخ 10 يناير 2024 تضمن عددًا من الأسئلة التي طرحها المهجرين، ولم تتلق المؤسسة أي رد من المحافظة حتى تاريخ صدور التقرير.

---

[1] محافظ شمال سيناء يجري جولة تفقدية لقرى الشيخ زويد بشمال سيناء، القناة المصرية الأولى، 13 ديسمبر 2021:
https://www.youtube.com/watch?v=iaWTppNRTEs

[2] الجيش الثاني الميداني هو أحد الأقسام الرئيسية للجيش المصري ويختص بتأمين الضفة الغربية لقناة السويس والجزء الشمالي الشرقي من شبه جزيرة سيناء، ومقر قيادته في مدينة الإسماعيلية.

[3] سمر نصر، مصر ترفض كل محاولات تهجير السكان الفلسطينيين من منازلهم في حي "الشيخ جراح"، بوابة الأهرام، 17 فبراير 2022:
https://gate.ahram.org.eg/News/3412169.aspx

ينتهي التقرير بعدد من التوصيات التي تستهدف التزام الدولة بالضمانات الدستورية والقانونية لحقوق سكان تلك المناطق. يأتي على رأس تلك التوصيات ضرورة الالتزام بالشفافية والحق في حصول السكان على المعلومات اللازمة عن واقع المناطق المهجرين منها وخطط الحكومة بشأن تطويرها، وضمان حصول السكان المهجرين على التعويضات المادية العادلة، وكذلك ضمان العودة الفورية لمن يرغب في ذلك من السكان أو الإعلان بشكل واضح عن أسباب قهرية تبرر استمرار حالة الضرورة التي أدت إلى تهجيرهم ابتداءً.

II. الخلفية

شهد منتصف عام 2021 تحول نوعي في سياسة دمج أبناء القبائل والمجتمع المحلي في محافظة شمال سيناء في العملية الأمنية الجارية هناك. بدأت هذه المقاربة عقب طلب من المخابرات الحربية، وتحديدا مكتب شئون القبائل، من وجهاء قبائل السواركة والترابين والرميلات بتكوين مجموعات مسلحة من عشائر القبائل تم تمويلهم من رجال أعمال تابعين لهذه القبائل وجرى تدريبهم في مقرات تابعة للجيش في العريش وبئر العبد، فيما أطلق عليها مقاتلو هذه القبائل "معركة التطهير". ووفق مصادر من هذه المجموعات القبلية المسلحة تحدثت لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، فإن الاتفاق مع المخابرات الحربية تضمن التعهد بالسماح للأهالي بالعودة للقرى التي نزحوا عنها منذ سنوات في مدينتي الشيخ زويد ورفح خارج المنطقة العازلة مع قطاع غزة.[4] أظهرت سياسة دمج وتسليح أبناء القبائل فعالية ملحوظة في السيطرة على مناطق كانت تعتبر معاقل تقليدية لتنظيم ولاية سيناء المسلح التابع لداعش شرقي سيناء رغم سقوط العشرات من مسلحي القبائل بين قتيل وجريح، كما أن تأمين هذه المناطق فتح الباب على مصراعيه، نظرياً لعودة مئات النازحين إلى قراهم.[5]

في هذا السياق، شهدت نهاية عام 2021 ومطلع عام 2022 بداية سماح السلطات الأمنية بعودة المدنيين النازحين إلى عدة قرى تابعة لمدينة الشيخ زويد وقريتين في مدينة رفح بعد سنوات من نزوحهم القسري بسبب العمليات العسكرية. وقال محافظ شمال سيناء، اللواء عبد الفضيل شوشة، في بيان صحفي في نوفمبر 2021، أن العودة تأتي في إطار حرص الدولة والقيادة السياسية على عودة الحياة إلى طبيعتها في مختلف القرى والتجمعات بشمال سيناء، كما وجه بتقديم كافة الخدمات المتنوعة للأهالي العائدين في قرى الظهير وأبو العراج وأبو رفاعي بالشيخ زويد، بعد "قيام القوات المسلحة بتطهيرها من الإرهاب" وعودة الأهالي إليها.[6]

---

[4] ورقة تقدير موقف، نهاية "وشيكة" لداعش في سيناء ومستقبل غامض.. استراتيجية "أقل الضررين" لا تحفظ الاستقرار أو الحقوق على المدى البعيد، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 26 سبتمبر 2022:
https://sinaifhr.org/show/154

[5] تقرير رصدي، أبرز الانتهاكات الحقوقية في سيناء في يونيو 2022، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 8 أغسطس 2022:
https://sinaifhr.org/show/144

[6] محمد حسين، محافظ شمال سيناء يكشف تفاصيل عودة الخدمات لقرى مدينة الشيخ زويد، اليوم السابع، 28 نوفمبر 2021:
https://n9.cl/f7hkz

كما أعلن اللواء شوشة خلال مقابلة تلفزيونية في بداية عام 2022 أن جميع سكان الشيخ زويد سيتمكنون من العودة الكاملة إلى منازلهم خلال 3 شهور، وأن الوضع سيعود للاستقرار بشكل تام في خلال عام.[7]

بالرغم من ذلك، وفي لحظة نشر هذا التقرير بعد منتصف 2024، فإن الممارسات على أرض الواقع، والتي تمكنت مؤسسة سيناء من توثيقها، تشكل نكوصا على هذا الوعد الرسمي، حيث عاد الأهالي إلى مناطقهم ليجدوا قرى غير التي نزحوا منها، فالقصف الجوي والمدفعي والجرافات العسكرية حولوا البيوت والمزارع الى ركام. وزادت الأوضاع سوءا في ظل ضعف الدعم الحكومي لمحاولات المدنيين لإعادة الإعمار. ثم ازداد الوضع سوءا عندما بدأت الارتكازات العسكرية شرقي سيناء منذ أكتوبر 2022 بمنع مرور مواد البناء ومستلزمات الزراعة إلى الشيخ زويد ورفح، كما وجه الجيش تعليمات لأصحاب مصانع الطوب في المنطقة بالتوقف عن العمل، وسط تحذيرات بحبس أي تاجر يقوم بتخزين كميات من الأسمنت في مستودعاته.[8] تزامن هذا الأمر مع زيارات متعاقبة للجان هندسية تابعة للجيش لمناطق جنوب الشيخ زويد وغرب رفح. قام المهندسون بعمليات رفع مساحي ووضعوا علامات أرضية في عدة مناطق وكان حديثهم مع الأهالي والمجموعات القبلية المسلحة يدور حول نية الدولة في إقامة مشاريع استثمارية بهذه المناطق دون المساس بحق المدنيين في التواجد بالمنطقة، وفقا لشهادات السكان المحليين الذين التقت بهم المؤسسة.

التحول الأبرز حدث في الفترة من 24 إلى 29 أكتوبر 2022، بعد قيام وحدات عسكرية تابعة للمخابرات الحربية بتوجيه أوامر لأهالي عدد من التجمعات السكانية في محيط رفح والشيخ زويد بوجوب مغادرة المناطق التي عادوا إليها قبل شهور. ووفق مقابلات مع سكان محليين، وزيارات ميدانية أجراها فريق المؤسسة، فإن قوات الجيش أجبرت الأهالي العائدين على الرحيل من 10 تجمعات سكنية في قرى الشيخ زويد ورفح، الغالبية العظمى منهم لا يزالوا مهجرين حتى وقت نشر التقرير، من بينهم سكان قرية المقاطعة وتجمع الجرايشة التابع لقرية الظهير. كما منعت أيضا الوحدات العسكرية عودة سكان آخرين لقرى جنوب الشيخ زويد وقرى مدينة رفح الواقعة خارج المنطقة العازلة مع غزة. وقد تضمنت عمليات الإخلاء القسري تهديدات بالقتل، والاعتقال، وحرق المساكن المؤقتة التي أقامها الأهالي في حال لم يستجيبوا لأوامر الجيش بالرحيل.

بدأت عملية الإخلاء القسري في 24 أكتوبر 2022 دون توضيح أسباب باستثناء عبارة "أوامر عليا". اضطر الأهالي للخروج من أراضيهم خوفا من تهديدات الجيش بينما حاولت عائلة الجرايشة المقيمة في حي النصر التابع لمدينة الشيخ زويد الصمود. عادت قوات الجيش لمداهمة حي النصر بتاريخ 29 أكتوبر 2022 وقامت

[7] مقابلة تلفزيونية مع محافظ شمال سيناء: عودة جميع أهالي الشيخ زويد إلى منازلهم خلال 3 شهور، قناة صدى البلد، 19 يناير 2022:
https://www.youtube.com/watch?v=qdiddJ3tiKU

[8] تلك القيود وأكثر كانت مفروضة في سنوات العمليات العسكرية لكن الأهالي فوجئوا بعودتها ثانية أو استمرارها.

بإخلاء 60 أسرة من عائلة الجرايشة بالقوة بعد إجبارهم على الصعود إلى مدرعات عسكرية نقلتهم إلى منطقة نائية بالقرب من قرية أبو طويلة حيث قام سكان القرية بنقلهم بسياراتهم إلى مدينة الشيخ زويد.[9]

شهد يوم 18 نوفمبر 2022 وفقا لمصادر من السكان المحليين بقرى جنوب رفح، اجتماعا بين الجيش و 12 شيخ حكومي من قبيلة السواركة بناء على دعوة من مكتب شئون القبائل التابع للمخابرات الحربية في حضور قيادات من الجيش الثاني الميداني وقائد معسكر الزهور بالشيخ زويد، أسفر الاجتماع عن طلب واضح من الجيش بمغادرة الأهالي العائدين لقرى جنوب مدينة رفح من بينها المهدية، نجع شيبانة، الشلالفة، المزحلف، جوز أبو رعد، طريق أبو زماط المهدية، طريق أبو زماط المقاطعة ومناطق شرق قرية الظهير بشكل مؤقت لحين قيام الجيش بتطهير المنطقة من مخلفات الحرب والعبوات الناسفة. وأضافت المصادر ذاتها أن ضباط الجيش خلال الاجتماع كانت رسالتهم مقتضبة وفحواها يدور أنه لم يتم إعطاء أهالي تلك المناطق أذن بالعودة، وأن الموافقة كانت لعمل خيام للمقاتلين المحليين من أهالي سيناء مع قوات الجيش فقط، وتوصيل مرافق للخيام التي يقيم بها المرابطين.

المصادر ذاتها قالت إن الأهالي لم يقتنعوا بالأسباب التي نقلها لهم مشايخ القبائل خاصة أن الشباب من سكان هذه القرى المنخرطين ضمن المجموعات القبلية المسلحة الموالية للجيش قاموا سلفا بتطهير القرى ومداخلها من مخلفات تنظيم داعش كما بدأ الأهالي في إعادة إعمار منازلهم المدمرة ومزارعهم إضافة لبناء مدرسة للتعليم الأساسي بجهود السكان الذاتية في قرية نجع شيبانة، قامت مديرية التربية والتعليم في شمال سيناء بافتتاحها مؤخرا بشكل رسمي في سبتمبر 2022.[10]

عقب هذا الاجتماع بعدة أيام، وتحديدا بتاريخ 21 من نوفمبر 2022 تلقى وجهاء القريتين اتصالا هاتفيا من ضابط من الجيش، قائد معسكر الزهور بالشيخ زويد أبلغهم بوجوب تنفيذ قرار إخلاء القريتين من السكان، كما قامت قوة ارتكاز "أبو جهيني" العسكري بمنع الأهالي من دخول الطريق المؤدي الى نجع شيبانة والمهدية، ووفقا لأحد شهود العيان فإن ضابط الكمين قال موجها حديثه لبعض سكان المنطقة:

"اللي يطلع ممنوع يرجع تاني، ولازم تطلعوا الأطفال والنساء في مدة أقصاها 24 ساعة".

[9] قوات الجيش تخلي بالقوة 60 أسرة من عائلة الجرايشة في الشيخ زويد شمال شرق سيناء، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 29 أكتوبر 2022:
https://x.com/Sinaifhr/status/1586337516336316417?s=20&t=PzGUPRa4LXZJ4E_8Mh1qRw

[10] محمد حسين، افتتاح مدرسة شيدها الأهالى نجع شبانة للتعليم الأساسى فى شمال سيناء، اليوم السابع، 28 سبتمبر 2022:
https://www.youm7.com/story/2022/9/28/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%B4%D9%8A%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%89-%D9%86%D8%AC%D8%B9-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%89-%D9%81%D9%89-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84/5922364

أعقب ذلك قيام الجهاز التنفيذي بقطع التيار الكهربائي عن القريتين، في إشارة اعتبرها السكان المحليون وفقا لمصادر محلية تطبيقا عمليا لقرار الإخلاء.

في ذات اليوم وعقب انتشار قرار الإخلاء بين الأهالي، اجتمع مئات السكان المحليين من قرى شيبانة والمهدية والشلالفة داخل قرية نجع شيبانة اعتراضا على القرار. تأكيدا لهذا حصلنا على فيديو من مصدر محلي يوضح تجمع الأهالي في الظلام الدامس في قرية نجع شيبانة بالقرب من الحدود المصرية اعتراضا على قرار الإخلاء، بينما قال لنا أحد المشاركين في التجمع:

> *"احنا دخلنا في اعتصام سلمي مفتوح، وهنموت في بلادنا وما راح نتركها. لن نرحل مرتين، احنا رحلنا قبل 7 سنوات بسبب تنكيل داعش لينا وبسبب الحرب، وعاودنا لما الدنيا راقت وداعش انتهت، ليش نرحل ثاني؟ "* .[11]

كما تحدث إلينا شاهد عيان آخر من سكان قرية نجع شيبانة:

> *"الجهاز التنفيذي للمحافظة بعد رجوعنا وصل التيار الكهربائي لقرية شيبانة من حوالي شهرين تقريبا، والأهالي صرفوا فلوسهم وشقى عمرهم في بناء وترميم بيوتهم وتعمير أرضهم وزراعتها من جديد، وكمان الأهالي تبرعوا بأرض لإنشاء مدرسة بشكل مؤقت بعد موافقة المحافظ، والأهالي كمان تبرعوا بفلوس بناء المدرسة بتكلفة 400 ألف جنيه والحكومة مدفعتش جنيه واحد، و(جمعية الجورة لتنمية المجتمع) تبرعت بمبلغ 75 ألف جنيه للمدرسة. وافتتاح المدرسة اتذاع في التلفزيون على قناة أزهري اللي بتبث من القاهرة على قمر النايل سات، وكان الافتتاح بحضور اللواء مصطفى محمد مصطفى رئيس الإدارة المركزية لمحافظة شمال سيناء، واللواء جمال عبد الناصر رئيس مجلس مدينة رفح، ووكيل وزارة التربية والتعليم، ورئيس إدارة رفح التعليمية ورئيس إدارة الشيخ زويد التعليمية في بداية شهر اكتوبر اللي فات، يعني رجوعنا والتعمير صار بموافقة الحكومة، ليش فجأة ودّهم يرحلونا تاني؟"* .[12]

وبحسب موقع مدى مصر الإخباري، انتشر مقطع فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي يتحدث خلاله أحد وجهاء قرية نجع شيبانة خلال الاعتصام، مؤكدًا على العلاقة الوثيقة بين أهل سيناء والجيش، ومشددًا على أن الشراكة الوطنية بين الأهالي والدولة بمؤسساتها تفرض على الأخيرة أن تكون واضحة فيما يخص أراضي المواطنين، متسائلًا: «ألا يشفع تاريخنا لنكون شركاء في دراسة مستقبل هذه المنطقة؟».

---

[11] فيديو لاعتصام أهالي قرية نجع شيبانة، رفح، سيناء احتجاجا على أوامر الجيش بإخلاء القرية، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 21 نوفمبر 2022:
https://x.com/Sinaifhr/status/1594790404783624192

[12] فيديو افتتاح مدرسة نجع شيبانة للتعليم الأساسي في شمال سيناء، قناة أزهري، 2 أكتوبر 2022:
https://www.youtube.com/watch?v=YPOeqMnjU44

مشددًا في الوقت نفسه: «نحن مع الجيش والاتجاه الوطني، ولكننا مع الأرض أيضًا».[13] كما ظهر صوت في نهاية مقطع الفيديو المذكور لأحد المحتجين في الوقفة وهو يتحدث مع شخص آخر عبر الهاتف، علمنا من مصادر محلية أن طرف المكالمة الأول الذي لم يظهر وجهه هو أحد سكان قرية شيبانة ينتمي للمجموعات القبلية المسلحة الموالية للجيش بينما الطرف الآخر للمكالمة هو اللواء محمد ربيع قائد الجيش الثاني الميداني، اشتكى المقاتل المحلي خلال الجزء المنشور من المكالمة من قيام "العقيد محمد فوزي" قائد معسكر الزهور بالشيخ زويد بإغلاق الطرق المؤدية للقرية وإبلاغ الأهالي برسالة مفادها "الصبح هدخل قرية نجع شيبانة وعايزها مخليه (أريدها خالية)"، وأضاف المقاتل المحلي موجها حديثه للواء محمد ربيع: "الناس بتتكلم في حاجة واحدة مش عايزة تطلع، لا عايزة كهربا ولا عايزة خدمات أنا ممكن أخلّي الناس كلهم يمشوا يروحوا بيوتهم دلوقتي".[14]

وبحسب شهود عيان تحدثوا إلينا وشهادات أخرى نشرها نشطاء محليون عبر شبكات التواصل الاجتماعي تحدثوا عن زيارة في نفس الليلة لمقر الاحتجاج في قرية نجع شيبانة جرت بواسطة العقيد محمد فوزي قائد معسكر الزهور في الشيخ زويد وهو القائد الميداني الذي أمر الأهالي بإخلاء القرى، كما تلقى المحتجين مكالمة هاتفية من اللواء محمد ربيع قائد الجيش الثاني الميداني، اتصالات الجيش هذه المرة جاءت برسائل طمأنة للمحتجين بإلغاء قرار الإخلاء وطلب مباشر بفض التجمع الاحتجاجي وهو ما تحقق بقيام الأهالي بإنهاء التجمع الذي امتد لعدة ساعات.
وبحسب مشاهداتنا الميدانية، قامت قوات الجيش بتاريخ 25 ديسمبر 2022 بإخلاء ارتكازات الجيش في قرى المقاطعة والمهدية والخرافين جنوب رفح والشيخ زويد، الأمر الذي شجع بعض الأهالي المهجرين بالعودة لتفقد منازلهم ومزارعهم في بعض مناطق رفح والشيخ زويد خلال النهار ثم المغادرة بحلول المساء، حيث كانت حملات الجيش المتحركة تمنع مكوثهم في المنطقة، إذ استمر منع الجيش للأهالي المهجرين والنازحين بالعودة لقرى الخرافين والوفاق والمقاطعة وجوز أبو رعد وغيرها.

شهد مطلع شهر يناير 2023 دعوات بعنوان "ودنا نعاود" أطلقها وشارك بها عدد كبير من السكان المحليين المهجرين تطالب بالسماح لهم بالعودة الى مناطقهم. دعوات الأهالي لم تقتصر على السكان النازحين من قرى مدينة الشيخ زويد، بل امتدت لتشمل كل القرى خارج المنطقة العازلة في مدينة رفح.

---

[13] قلق بين أبناء «السواركة» بعد تعليمات بإخلاء قرى جديدة في رفح، مدى مصر، 22 نوفمبر 2022:
https://www.madamasr.com/ar/2022/11/22/news/u/%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A8/
[14] فيديو اجتماع الأهالي بقرية شيبانة والمهدية، صفحة فيسبوك "المقاطعة اليوم"، 21 نوفمبر 2022:
https://www.facebook.com/watch/?extid=NS-UNK-UNK-UNK-IOS_GK0T-GK1C&mibextid=2Rb1fB&v=1794846574186614

استجاب بالفعل عدد كبير من الأهالي لتلك الدعوات إلا أن قوات الجيش قامت بمنع الأهالي في كثير من الأحيان من الوصول الى قرى المطلة، الحسينات، سادوت، أبو شنار، الوفاق، المقاطعة، الخرافين، جوز أبو رعد وجوز غانم. وثق التقرير قيام قوات الجيش التابعة لمعسكر الساحة بإلقاء القبض على مدنيين كانوا يستقلون 12 سيارة تمكنوا من الوصول إلى قرية جوز أبو رعد بتاريخ 8 يناير 2023، حيث جرى اقتياد المدنيين وسياراتهم إلى معسكر ساحة رفح، واحتجازهم لمدة تجاوزت 15 ساعة، حتى أفرج عنهم لاحقا بعد تدخل الوجهاء وشيوخ القبائل، بشرط عدم عودتهم الى جوز أبو رعد.

وثقت المؤسسة في 5 أغسطس 2023، قيام قوة من الجيش بإجبار عشرات الأسر من سكان تجمعات تابعة لقرية الظهير جنوب مدينة الشيخ زويد على الرحيل القسري من منازلهم. وبحسب شهود العيان فإن قوات الجيش داهمت التجمعات المذكورة وهددوا السكان بالسلاح واعتقلوا مجموعة من الشباب الرافضين لإخلاء منازلهم ثم أفرجوا عنهم بعد عدة ساعات، كما منحوا السكان مهلة حتى اليوم التالي لإخلاء تلك المناطق والرحيل منها معللين ذلك بأنها "أوامر عليا"، وهددوا المخالفين بالاعتقال. على إثر ذلك أعلن السكان الاعتصام السلمي في مناطقهم حتى قاموا بإنهائه في صباح اليوم التالي، عقب زيارة قيادة ميدانية من الجيش في الشيخ زويد لهم، حيث أبلغ الأهالي بأن قرار الإخلاء كان خطأ غير مقصود وطالبهم بفض الاعتصام والعودة لمنازلهم.

استمرارا لحالة الحراك الشعبي المطالب بالعودة، نظم عشرات السكان المحليين وقفة احتجاجية سلمية بتاريخ 21 أغسطس 2023 في قرية المقاطعة جنوب الشيخ زويد، لمناشدة السلطات المصرية بالسماح لهم بالعودة لمنازلهم وأراضيهم التي هُجروا منها قسرا منذ سنوات. وبحسب اثنين من المشاركين في الوقفة، تلقى المحتجين اتصالا هاتفيا من اللواء محمد ربيع قائد الجيش الثاني الميداني، والذي أعطى وعدا بنقل طلباتهم للقيادة السياسية لدراستها والعمل على السماح بعودتهم إلى أراضيهم.[15]

وصلت الاحتجاجات الشعبية ذروتها في 25 أغسطس 2023 حينما تجمع الآف من السكان المحليين النازحين والمهجرين قسراً من مناطق شرق سيناء من أبناء قبيلة الرميلات، لمطالبة السلطات بالسماح لهم بالعودة لأراضيهم. في نهاية اليوم أعلن رموز الاحتجاج تحويله إلى اعتصام مفتوح حتى تحقيق مطالبهم. قام المحتجون بنصب خيمة كمقر للاعتصام وأعلن قيادات الاعتصام مطالبهم ووجهوا دعوات لبقية سكان شرق سيناء للالتحاق بهم.[16]

[15] فيديو لوقفة احتجاجية سلمية لأهالي قرية المقاطعة جنوب الشيخ زويد، مؤسسة سيناء، 21أغسطس 2023:
https://x.com/Sinaifhr/status/1693682572285391296

[16] السكان المهجرين من رفح يعلنون الدخول في اعتصام مفتوح، مؤسسة سيناء، 25 أغسطس 2023:
https://x.com/Sinaifhr/status/1695171735841042696

في اليوم التالي رصدت المؤسسة قيام السلطات المصرية بمنع تدفق أهالي شرق سيناء القادمين من محافظات مصر المختلفة للالتحاق بخيمة الاعتصام، حيث أغلقت الارتكازات الأمنية الموجودة على الطريق المؤدي لمدينة الشيخ زويد، ومنعت مرور حاملي الهويات الشخصية المدون بها محل الإقامة "رفح". بالتزامن مع ذلك وجه اللواء محمد ربيع، قائد الجيش الثاني الميداني دعوة لقادة الاعتصام للاجتماع ومناقشة مطالبهم.

عقب اجتماع طارئ بين ممثلي اعتصام أبناء قبيلة الرميلات المعتصمين في مدينة الشيخ زويد للمطالبة بالعودة لأراضيهم وبين قائد الجيش الثاني الميداني اللواء محمد ربيع وقادة من جهاز الخدمة السرية التابع للمخابرات الحربية وقائد الكتيبة 101 التي استضافت الاجتماع الذي انطلق في تمام الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم 26 أغسطس 2023 بمدينة العريش، أسفر الاجتماع عن قرار المعتصمين بتعليق الاعتصام. وجاء قرار تعليق الاعتصام بعد تلقي المعتصمين وعودا بتحقيق مطالبهم. كما طالبت القيادات العسكرية من المعتصمين تشكيل لجنة تضم عشرة أفراد كممثلين عن قبائل الرميلات والسواركة والترابين لعقد اجتماع آخر في القاهرة مع قيادة الجيش لمناقشة كيفية تلبية المطالب بشكل يرضي جميع الأطراف، على أن يكون تاريخ 20 أكتوبر 2023 حد أقصى لتنفيذ طلبات المعتصمين. كما تلقى قادة الاعتصام وعودا بعدم التعرض لأي من المعتصمين بالملاحقة الأمنية أو الاعتقال كعقاب على نشاطهم الاحتجاجي.[17]

في 23 أكتوبر 2023 تجمع المئات من سكان محافظة شمال سيناء من أبناء قبيلتي الرميلات والسواركة، بالقرب من قرى الحسينات والمهدية قرب مدينة رفح، وقرية الزوارعة جنوب مدينة الشيخ زويد، للمطالبة مرة أخرى بحقهم في العودة لأراضيهم، بعد انتهاء المهلة التي حددتها السلطات المصرية، وحنثها بوعودها بعودتهم في موعد أقصاه 20 أكتوبر 2023. وبحسب الشهادات والمواد المصورة التي حصلت عليها مؤسسة سيناء، فقد استخدمت قوات الجيش العنف غير المبرر بحق المحتجين، وتعمدت إطلاق الرصاص لتفريقهم، واعتقلت تسعة منهم على الأقل، في مقر كتيبة الساحة، أكبر معسكر للجيش داخل رفح. هذا بالإضافة إلى تعدى أفراد الأمن على أحدهم بضرب مبرح، بعدما تعمدت مدرعة عسكرية الارتطام بسيارته لإيقافها، مما تسبب في إصابته في الرأس وتعرضه للإغماء.[18] وفي صباح اليوم التالي، 24 أكتوبر، كتب الشيخ صابر الصياح الرميلات، أحد أبرز الرموز القبلية في شمال سيناء وقائد اعتصام أغسطس 2023، منشورًا عبر حسابه على موقع فيسبوك أفاد فيه بمحاولة اعتقاله مرتين بناء على تعليمات من قائد الجيش الثاني الميداني.

[17] فيديو تعليق اعتصام الأهالي بعد اجتماع طارئ بين ممثلي اعتصام أبناء قبيلة الرميلات المعتصمين في مدينة الشيخ زويد للمطالبة بالعودة لأراضيهم و بين قائد الجيش الثاني الميداني، مؤسسة سيناء، 26 أغسطس 2023:
https://x.com/Sinaifhr/status/1695533583320936744

[18] الجيش المصري يطلق الرصاص الحي لتفريق تجمع سلمي للمُهجرين المطالبين بالعودة إلى مناطقهم، وذلك بالقرب من قرية الوفاق غرب مدينة رفح، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 23 أكتوبر 2023:
https://x.com/Sinaifhr/status/1716547235213635781?s=20

وفي اليوم التالي تم اعتقال العشرات من المشاركين في الوقفات الاحتجاجية من قبل قوات كمين "الشلاق"، على مدخل مدينة الشيخ زويد.[19]

عقب فترة من الاختفاء القسري للمحتجين السلميين، بدءا من 7 نوفمبر 2023، ظهر 53 من المحتجزين تباعا أمام المحكمة العسكرية بالإسماعيلية على ذمة التحقيقات في القضية العسكرية رقم 80 لسنة 2023، من بينهم الشيخ صابر الصياح أحد أبرز الرموز القبلية، حيث وجهت النيابة لهم تهم تتعلق بتخريب سيارات عسكرية واستعراض القوة والتجمهر، ومنذ ذلك الحين تقوم المحكمة بتجديد حبسهم احتياطيا على ذمة القضية، حتى وقت نشر التقرير.[20]

جدير بالذكر أن هذه المناطق التي جرى إخلاء السكان منها مرة أخرى تقع جميعها ضمن المناطق "المحظورة" والتي أصدر رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بشأنها القرار رقم 420 لسنة 2021 في 23 سبتمبر 2021، والذي نص على تحديد قرابة ثلاثة آلاف كيلو متر مربع من الأراضي في شمالي شرق شبه جزيرة سيناء، كمناطق حدودية تخضع لقيود صارمة. يشمل القرار الكثير من القرى والتجمعات السكنية ومدن رئيسية لازالت تضم آلاف السكان. ووفقاً لتقديرات سابقة نشرتها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، فإن نحو 40 ألف من السكان المحليين في شمال سيناء تقع منازلهم وحيواتهم في المناطق التي تم اعتبارها "محظورة"، مما يضعهم في دائرة التهديد المستمر بشبح التهجير القسري، ناهيك عن عشرات آلاف المدنيين النازحين من هذه المناطق والذين كانوا يتطلعون لانتهاء العمليات العسكرية للعودة إلى منازلهم، في حين وضع هذا القرار آمالهم في العودة لأراضيهم في مهب الريح.[21]

---

[19] بيان صحفي مشترك، على السلطات المصرية وقف العنف الأمني بحق المدنيين في شمال شرق سيناء والسماح للنازحين والمهجرين بالعودة لأراضيهم، 25 أكتوبر 2023:
https://sinaifhr.org//show/232

[20] المحكمة العسكرية تجدد حبس 31 من أبناء سيناء وعلى رأسهم الشيخ "صابر الصياح" أحد أبرز رموز سيناء على ذمة القضية العسكرية رقم 80 لسنة 2023، مؤسسة سيناء، 12 مارس 2024:
https://sinaifhr.org//show/351

[21] بيان صحفي، قرار رئاسي خطير يبتلع أضعاف منطقة رفح العازلة وينهي عمليا "حلم العودة"، مؤسسة سيناء، 26 أكتوبر 2021:
https://sinaifhr.org//show/108

أظهر تحليل لصور الأقمار الصناعية أجرته مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان في أكتوبر 2021، أن المنطقة المحددة في القرار 420 تبلغ نحو 2655 كيلو متر مربع، في حين أن منطقة رفح العازلة التي شرعت الحكومة في إخلائها في 2014 وأنهتها بشكل شبه كامل بحلول 2018 لم تتجاوز 79 كيلو متر مربع فقط.

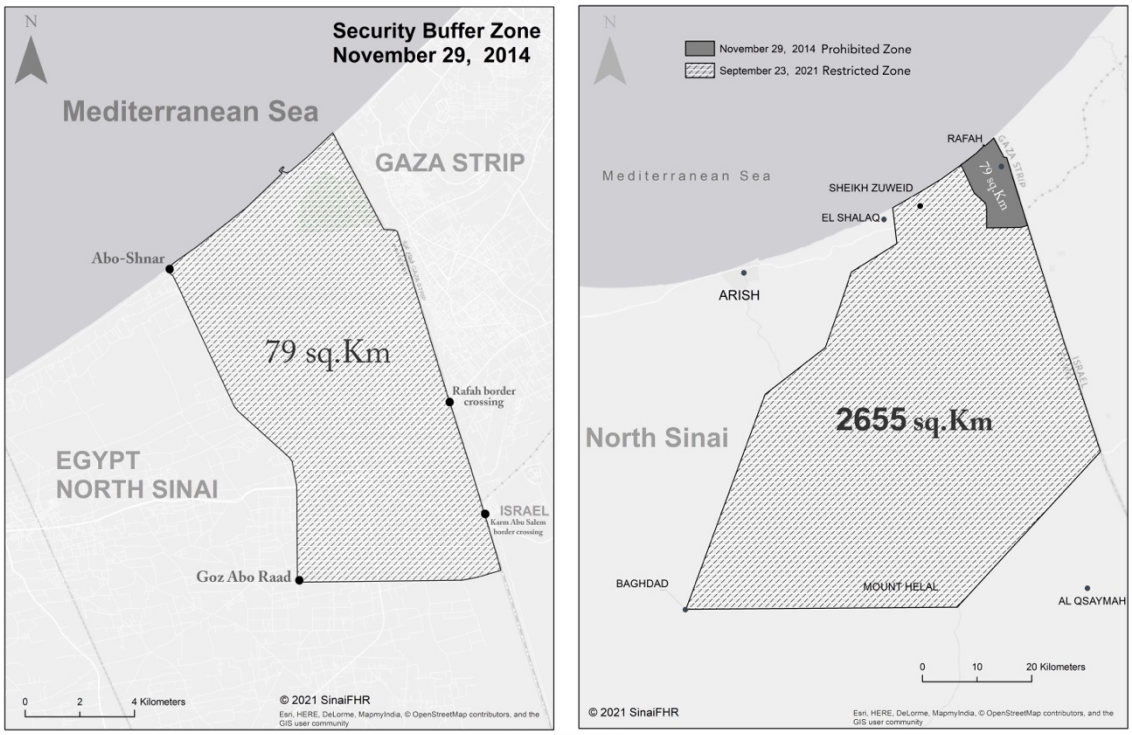

© 2021 SinaiFHR

وثقت التقارير الحقوقية، وخاصة تلك الصادرة عن منظمة هيومن رايتس ووتش الدولية وكذلك مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، عمليات التهجير القسري وهدم المباني وتجريف المزارع واسعة النطاق. توثق تلك التقارير أنه بين أواخر 2013 ويوليو 2020 ووفقا لتقارير حقوقية، دمر الجيش ما لا يقل عن 12,350 مبنى، معظمها منازل، على مراحل كان آخرها في منطقة العريش.

كما جرف الجيش، وأفسد، ومنع الوصول إلى ما لا يقل عن 6 آلاف هكتار (نحو 14,300 فدانا) من الأراضي الزراعية، وبعد 2020 قامت قوات الجيش المصري بهدم المئات من الأبنية الإضافية، الكثير منها منازل، وتجريف المزيد من آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية بدعوى مكافحة الإرهاب، وبخاصة في مدن رفح والشيخ زويد والعريش، وهي عمليات سبق أن وصفتها هيومن رايتس ووتش بأنها ترقى لجرائم الحرب.[22]

[22] للمزيد عن الموضوع راجع تقرير هيومان رايتس ووتش: "عمليات الهدم الواسعة في سيناء جرائم حرب محتملة"، 17 مارس 2021:
https://www.hrw.org/ar/news/2021/03/17/378097#

وتقدر مؤسسة سيناء إن تلك العمليات أدت إلى نزوح ما يفوق 100 ألف من السكان، أي ما يناهز ربع سكان شمال سيناء، وفقا لإحصاءات رسمية، من بين ذلك كل سكّان مدينة رفح التي تم هدمها بشكل كامل، والتي كانت نقطة البداية لحملات الهدم والتهجير القسري المستمرة منذ نهاية 2013. ويعتبر ذلك مخالفًا للمادة الثامنة من الإعلان الأممي لحقوق السكان الأصليين، خصوصًا الفقرة الثانية (باء وجيم)، إذ تحظر نزع ملكية الأراضي ونقل السكان القسري لهم أو تدمير ثقافتهم.[23]

III. منهجية إعداد البحث

لا تزال السلطات المصرية تحظر عمل وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات الحقوقية داخل شبه جزيرة سيناء بشكل شبه مطلق، بل ازدادت الصعوبات التي تواجه الإعلام والحقوقيين في السنوات الأخيرة، وعلى رأسها بالطبع صعوبة الحصول على معلومات ذات مصداقية عما يجري في سيناء، أو مجرد الحديث مع السكان المحليين وضحايا الانتهاكات.

بالرغم من ذلك، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير (أكتوبر 2022 - يناير 2024) استطاع باحثو مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أن يجروا مقابلات مع 42 من السكان المحليين من قرى وتجمعات مدينتي الشيخ زويد ورفح شرقي سيناء. كما قام بعض الباحثين بزيارات ميدانية دورية لمناطق النزوح والعودة في عدة مدن بسيناء وتجمعات للنازحين في محافظتي الإسماعيلية والشرقية، تمكن خلالها الفريق من معاينة الأوضاع الحالية التي يعيشها السكان العائدين مؤخرًا لأراضيهم وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها النازحين في مناطق نزوحهم.

التزم الباحثون خلال إجراء المقابلات والزيارات بالمعايير الآتية:
الشهادات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها بمقابلات مباشرة، سواء وجها لوجه أو عن بُعد من خلال منصات التواصل الاجتماعي والرسائل النصية المختلفة، حُجبت أسماء الشهود وبياناتهم الشخصية وبعض من المعلومات الأخرى حفاظًا على أمنهم وسلامهم الشخصي.

راجعت المؤسسة كذلك التصريحات الرسمية المقروءة والمسموعة المتعلقة بموضوع عودة المهجرين خلال فترة البحث، بما في ذلك تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، أعضاء مجلسي النواب والشيوخ عن المحافظة ومحافظ شمال سيناء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين في شمال سيناء، وتصريحات قائد الجيش الثاني

[23] بيان صحفي، مؤتمر المناخ في سيناء ينبغي أن يمثل منصة للاستماع لمظالم أهلها، مؤسسة سيناء، 30 سبتمبر 2022:
https://sinaifhr.org/show/157

الميداني التي تدخل منطقة العمليات العسكرية ضمن نطاق سلطاته، وكذلك القرارات الرئاسية ذات الصلة المنشورة في الجريدة الرسمية.

حلل الباحثون عددًا من مقاطع الفيديو التي ظهرت على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة التي تنشر الصور والفيديو والتعليقات المحلية من سيناء، بالإضافة الى عشرات المقالات الإخبارية والتحليلية ومنشورات التواصل الاجتماعي لنشطاء من سيناء.

حاولت المؤسسة تضمين وجهة النظر الحكومية في هذا التقرير من خلال التواصل مع السلطات المصرية ممثلةً في محافظ شمال سيناء لكنها لم تتلق أية ردود حتى لحظة نشر التقرير. (مرفق صورة من الخطاب الموجه للمحافظ كملحق).

اطلع الباحثون على توصيات موجزة تضمنها تقريرًا من 12 صفحة أصدرها المجلس القومي لحقوق الإنسان. نشر هذا التقرير عقب إرسال بعثة لتقصي الحقائق، زارت محافظة شمال سيناء في الفترة بين 31 يناير - 4 فبراير 2021. كما راجعت المؤسسة تقريرًا حكوميًا صدر بتاريخ 27 يونيو 2020 تناول الجهود التي بذلتها السلطات لتعويض المتضررين من المواجهات الأمنية في شمال سيناء خلال الفترة من 1 أكتوبر 2015 وحتى 31 مايو 2020.

قام الباحثون بمطابقة بعض المعلومات التي وردت على لسان شهود العيان وكذلك في الخرائط المسربة مع صور الأقمار الصناعية مفتوحة المصدر على Google Earth.

IV. المهجرون ومسؤولية الدولة: ثلاث معضلات كبرى

هذه التطورات الأخيرة من تهجير قسري مستمر وجديد تشير إلى تراجع ونكوص عن النجاح الذي سبق أن أشارت إليه مؤسسة سيناء في تقريرها السنوي بعنوان "عودة مُلَغّمة" الذي يغطي أحداث عام 2021، إذ ذكرت أنه "على الرغم من أن عودة بعض الأهالي لمناطقهم بعد سنوات من النزوح تمثل حالة نجاح للسلطات الأمنية إلا أن الحكومة المصرية عجزت حتى وقت نشر التقرير عن توفير مقومات الحياة الأساسية للسكان المحليين، كما أظهرت العودة تقصيرًا ملحوظا في تطهير هذه المناطق المحررة من مخلفات الحرب والعبوات الناسفة التي حصدت أرواح المدنيين، كما أن الحكومة المصرية تقاعست حتى الآن عن تقديم رؤية سياسية شاملة تتعلق بأوضاع النازحين والمهجرين والتعويضات والمساعدات المقدمة لهم، والآليات والملامح الأساسية لإعادة الحياة المدنية والاقتصادية في شمال سيناء لطبيعتها، مما يشير إلى أن عودة بعض النازحين هي حلقة منفصلة لا ترتبط بأي سياسات كلية واضحة".[24]

ويتجلى نكوص الدولة عن وعودها في ثلاث معضلات أساسية تواجه العائدين الجدد لقراهم:

1 . تدهور ظروف الحياة اليومية:

فيما يتعلق بواقع الحياة اليومية في القرى والمناطق التي عاد إليها بعض السكان، فيشير رصدنا إلى واقع صعب يفتقر لعدد من مقومات الحياة الأساسية في مناطق رفح والشيخ زويد، وهو الرصد الذي تدعمه شهادات موثقة جمعها باحثونا. يمكن إعطاء خلفية سريعة عن الوضع في تلك المناطق قبل إيراد نماذج من الشهادات.

الشيخ زويد:

قرية الظهير (باستثناء تجمع الجرايشة)**:** تم إنشاء محطة تحلية لمياه الشرب - الكهرباء عادت بنسبة كبيرة لمناطق القرية - عادت خدمات الهاتف الأرضي - التعليم، قام الأهالي بجهودهم الذاتية بترميم مبنى لمدرسة قديمة لاستيعاب الطلاب بعد هدم المدرستين الابتدائية والاعدادية في القرية، المدرسة غير مؤهلة بلا حمامات وبسقف اسبستوس.

[24] التقرير السنوي لعام 2021 "عودة ملغمة"، مؤسسة سيناء، 25 يوليو 2022:
https://sinaifhr.org/show/142

قرية أبو العراج: لم تتضرر المرافق الأساسية بدرجة كبيرة أثناء الحرب، وضع الخدمات الأساسية معقول. الوحدة الصحية بالقرية مدمرة بينما خصص الأهالي أحد البيوت البدوية القديمة كمقر بديل لها يعمل بشكل غير منتظم.

قرية الجورة: يجري حاليا إنشاء محطة تحلية مياه - تم توصيل شبكة الكهرباء - يوجد بالقرية أربع مدارس مغلقة وهي المدرسة الابتدائية والاعدادية والثانوية والثانوية الصناعية مغلقة بسبب تضررها أو استخدامها عسكريا - يوجد بالقرية مستشفى يسمى مستشفى اليوم الواحد وهو مغلق منذ عام 2015 بسبب استخدامه عسكريا.

قرية الخروبة: تم إعادة تشغيل محطة تحلية مياه الشرب - يجري إعادة خدمة الكهرباء إلى مناطق القرية تدريجيا - الوحدة الصحية تم إعادة ترميمها بعد تضررها وتوقفها عن العمل لسنوات- التعليم، تم صيانة مبنى المدرسة الاعدادية بعد أربع سنوات من إغلاقه نتيجة استخدامه عسكريا، بينما تم ازالة مبنى المدرسة الابتدائية وإعادة بناؤه وافتتاحه نهاية عام 2023.

قرية العكور: الوحدة الصحية بالقرية مدمرة - المدرسة الابتدائية لم تتوقف الدراسة فيها بينما المدرسة الإعدادية لازالت مغلقة لحاجتها للترميم نتيجة استخدامها عسكريا لمدة سبع سنوات حتى إخلاء الجيش لها في 10 أغسطس 2023 - عادت خدمة الكهرباء للعمل بشكل جيد - تم إعادة تشغيل محطة تحلية مياه الشرب.

رفح:

قرية نجع شيبانة: عادت خدمة الكهرباء بدرجة معقولة - تم إنشاء محطة تحلية للمياه منذ عدة شهور كما تم حفر عدة آبار للزراعة - يعتمد أغلب السكان على شبكات المحمول الإسرائيلية في الاتصالات بينما تتوافر احيانا شبكة فودافون بشكل ضعيف جدا - قام الأهالي بالجهود الذاتية بترميم مبني مدرسة قديم بتكلفة 600 ألف جنيه ووفرت الحكومة الأثاث، وذلك بعد تعرض المدرستين الابتدائية والاعدادية وكذلك مدرسة الازهر متعددة المراحل للهدم أثناء العمليات العسكرية - الوحدة الصحية مدمرة، قام الأهالي بتخصيص غرفة داخل مركز شباب القرية كمقر بديل تعمل حاليا بشكل معقول.

المهدية: يوجد حاليا في القرية حوالي 250 أسرة. لا يوجد أي نوع من الخدمات بها ويعتمد الأهالي على قرية نجع شيبانة في الحصول على خدمات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة، المسافة بينها وبين نجع شيبانة 5 كيلومتر. المدرسة الابتدائية مستخدمة عسكريا حتى الآن بينما تم هدم المدرسة الإعدادية عام 2015، يذهب طلاب القرية يوميا إلى مدرسة نجع شيبانة المبنية بالجهود الذاتية. كذلك قام الأهالي بتوصيل أسلاك كهرباء من تجمعات شيبانة القريبة من قرية المهدية.

تظهر الشهادات التي وثقتها المؤسسة إلى أن الدولة لم تقم بتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة للعائدين، ولا إعادة الإعمار من ناحيتها، أو بتعويض كافة الأهالي المتضررين، بما يمكنهم من بدأ حياتهم من جديد. ويضمن حد أدنى من الكرامة والعيش، وفي هذا الصدد، نورد بعض الشهادات التي جمعناها، والتي تصف حال القرى بعد عودة الأهالي إليها:

ردًا على سؤالنا (هل قامت الحكومة بعمل أي إصلاحات للقرية أو ترميم؟) يقول فهد (اسم مستعار) من سكان تجمع الجرايشة التابع لقرية الظهير، والذي تمكن من العودة منتصف عام 2022، بعد نزوحه منذ 8 سنوات في 2014، وذلك قبل أن يتم تهجيره قسريا في أكتوبر 2022 من قبل قوات من الجيش المصري:

"والله حتى الماء ما كان فيه، كنا بنجيب فناطيس نملاها ونمشي مشوار ونركب عشان نروح نجيب من مكان فيه مرافق. وشركة الكهرباء جابولنا العواميد ورموها مركبوهاش ولسه الأهالي بتجمع عشان تركبه. لما عاودنا ملقيناش ولا بيت واقف كله مهدم، ورغم كده لما الناس اتكلمت القيادات قالتلهم الحكومة هترمم، هترمم ايه وهو اساسا مفيش بيوت!.

احنا رجعنا والحي دمار، مفيش أي حيط مرتفع عن الارض كله مهدم. والناس رضيت ورجعت ولا طالبنا تمشيط لإزالة الألغام ولا أي حاجه، برغم أن كله عارف ان التكفيريين بيسيبوا المكان متلغم بس قولنا هنبعد الأطفال ونمشط (نطهر الأرض من الألغام) احنا، والصراحة قيادات اتحاد القبائل ماسبوناش قالوا للشباب مهمتكم مخلصتش وهنمشط الأرض للناس، وتكفلوا بتمشيطها بالكامل بدون معدات أو أجهزة أو أي مساعدة من الدولة. والعقارب والتعابين كانوا عاملين غزو للمكان، طبيعة سيناء صحراء والأرض مينفعش تتساب مهجورة ما بالك سايبينها من 2014 وأخر ناس مشيوا في 2015، داخلين في عشر سنين مفيهاش ناس، احنا اللي كنا عايشين مع العقارب والثعابين مش هما اللي عايشين معانا كانوا هما أصحاب الأرض واحنا اللي ضيوف. انا دفعت من جيبي الخاص حوالي 23 ألف جنيه بس ما بين اصلاح الارض وبني عشه أقدر اقعد فيها وربنا يعلم انا جمعت المبلغ ده كيف. انا كل اللي عايزة وعد من الحكومة إني أرجع ارضي مش يقفلوها ويقولوا تنمية واستثمار ومفيش عودة".

2 . التعويضات: غموض وتضارب

تواجه محاولات المواطنين العائدين صرف التعويضات رغم مرور سنوات على تهجيرهم قسرا، غموضًا رسميا يتطلب حسمًا سريعًا، كون نزوحهم من قراهم، لا يتضمنه المفهوم الرسمي عن التهجير لقرى المناطق في الحزام الحدودي فقط في رفح، وذلك على الرغم من أن عمليات هدم البيوت أو تجريف المزارع قام بها الجيش المصري من خلال عمليات القصف الجوي والمدفعي وفي أحيان أخرى بواسطة جرافات عسكرية على الأرض لدواعي أمنية وفقا لتصريحات الجيش.

يتناقض هذا الواقع مع تصريحات لمحافظ شمال سيناء في مقابلة صحفية مصورة في ديسمبر 2021، أثناء زيارة تفقدية قام بها للمدنيين العائدين لعدد من تجمعات وقرى الشيخ زويد، حيث قال: " لفيت في أكتر من قرية ومن تجمع، وان شاء الله هنلبي لأهلنا اللي هما طالبينه، وخاصة قيمة التعويضات على المنازل والزراعات. وأضاف: "الحاجة الرئيسية المطلوبة على وجه السرعة هي الميه والكهرباء والتعويضات، ان شاء الله الخدمات كلها تكون موجودة، نقدر نلبي كل احتياجات أهلنا". وعند سؤاله عن الإطار الزمني لتلبية المطالب، قال: "مقدرش أدي موعد زمني محدد، بس بوعد ان الموضوع هياخد 6 شهور بالكتير".[25]

ورغم هذه الوعود، إلا أن عملية التعويض يمكن وصفها على أحسن تقدير بالبطيئة والمُجحفة، ووفقا لتقدير مؤسسة سيناء لم يتلق أكثر من 40 % من إجمالي السكان تعويضات (لا تتناسب مع حجم خسارتهم)، وهو ما تؤكده حتى تصريحات محافظ شمال سيناء التي أوضحت على عدم تناسب قيمة التعويضات مع حجم الضرر. ما دفع عايدة السواركة النائبة في مجلس النواب لتقديم طلب إحاطة في ديسمبر 2022 حول الموضوع.[26]
كذلك طالب الأهالي من المحافظ عدة مرات، الاستعانة بخبراء والاعتماد على جوجل ايرث وقادة محليين من المنطقة في لتقدير مساحات المنازل والمزارع، إلا أن طلبهم قوبل بالتجاهل. نفس الطلب قدمه النائب في مجلس النواب إبراهيم أبو شعيرة في جلسة علنية للبرلمان في نوفمبر 2021.[27]

---

[25] محمد حسين، محافظ شمال سيناء: عودة الحياة لكامل قرى "الشيخ زويد" خلال 6 شهور، اليوم السابع، 13 ديسمبر 2021:
https://www.youm7.com/story/2021/12/13/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%82%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B2%D9%88%D9%8A%D8%AF-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84/5578126

[26] فيديو لجلسة علنية لمجلس النواب المصري، قدمت فيه النائبة عايدة السواركة طلب إحاطة حول التباطؤ في سداد التعويضات للمضارين وقيمتها، حساب خالد الأطرش على فيسبوك، 1 يناير 2023:
https://www.facebook.com/watch/?v=687257906187260

[27] فيديو لجلسة علنية لمجلس النواب المصري، طرح فيها النائب إبراهيم أبو شعيرة مشكلة التباطؤ في سداد التعويضات للمضارين، الصفحة الرسمية للنائب ابراهيم أبو شعيرة على فيسبوك، 31 أكتوبر 2021:
https://www.facebook.com/watch/?v=1069314940563575

وثقت هيومن رايتس ووتش في 2015 - 2016 مع اشتداد حملة التهجير القسري وهدم مدينة رفح بشكل شبه كامل إن "الحكومة قدمت للعائلات تعويضاً نقدياً ضئيلاً وغير كاف، يدفع مرة واحدة، قدره 900 جنيه مصري (118 دولار أمريكي) لتغطية الإيجار لمدة 3 أشهر، أثناء بحثهم عن منزل جديد لهم ولأقاربهم. "بالإضافة إلى تعويض عن المنازل المهدمة" تُحتسب وفقا لمساحة الأرض المبني عليها. حيث تراوحت قيمة التعويضات بين 1300 جنيهاً مصرياً (170 دولار أمريكي في ذلك الوقت) عن المتر المربع من الطابق الأرضي لكل منزل، و1200 جنيها مصرياً (157 دولار أمريكي) عن المتر المربع من كل طابق إضافي. وقالت أغلب العائلات إن التعويض غير كاف لشراء عقارات تضارع مستواهم المعيشي السابق، وإن العملية برمتها غابت عنها الشفافية وافتقرت إلى أية آلية مستقلة أو قضائية للاعتراض. وفي السنوات الأولى للتهجير لم تقدم الحكومة أيضا أي تعويض عن الأراضي الزراعية، رغم أنها مصدر الرزق الأساسي للكثير من تلك العائلات.[28]

زُهد التعويضات أو غيابها بشكل شبه كامل عن الكثير من السكان المتضررين من التهجير القسري، حتى بعد سنوات من التهجير وانحسار العمليات العسكرية، كان محل شكايات رسمية متعددة. وعلى سبيل المثال، نشر فايز أبو حرب، النائب في مجلس الشيوخ في نوفمبر 2021، تدوينة وصورا على فيسبوك أثناء زيارته منازل آيلة للسقوط نتيجة العمليات العسكرية تم تقدير تعويضاتها بمبالغ زهيدة للغاية، اتهم اللجنة الحكومية التي شكلها المحافظ ويرأسها السكرتير المساعد للمحافظ بـ "الظلم". كما قدم فايز أبو حرب طلبا لرئيس مجلس الشيوخ في ديسمبر 2021 وصف فيه التعويضات بـ "المجحفة وغير العادلة" وطالب لجنة الدفاع والأمن القومي بالمجلس بالقيام بزيارة ميدانية لشمال سيناء لتصحيح الأوضاع.[29]

وفي لقاء مع مجموعة من المواطنين بقرية المهدية، جنوب رفح، يوم 3 يونيو 2023، صرّح اللواء محمد ربيع قائد الجيش الثاني الميداني أنه قد أعطى الضوء الأخضر بالفعل لمحافظ شمال سيناء منذ 30 ديسمبر 2022 لبدء عملية تقييم الخسائر والتعويضات في عدد من المناطق التي لم يسمها. قال اللواء "كان فيه مناطق معينه يا أستاذ صابر المحافظة بتقدر تدخلها عشان تعمل الحصر بتاعها، وفي مناطق مكانش المحافظة بتقدر تدخلها عشان تعمل حصرها. انا من يوم 30 ديسمبر 2022 قلت للسيد المحافظ انا شخصيا جميع المناطق يا افندم جاهزة ان رجالتك تدخل وتحصر وترفع المساحات وتعمل التعويضات بتاعتها بتاعت الأهالي وقد كان وبدأ".

بحسب توثيق المؤسسة، فإن أغلب من تحدثنا إليهم كانوا قد اضطروا للرحيل عن أراضيهم ومنازلهم في المرة الأولى في نطاق الشيخ زويد ورفح دون الحصول على تعويضات مادية، مع تزايد وتيرة عمليات الحرب على

[28] للمزيد، راجع تقرير هيومان رايتس ووتش: "ابحثوا عن وطن آخر.. عمليات الإخلاء القسرية في رفح المصرية"، 22 سبتمبر 2015:
https://www.hrw.org/ar/report/2015/09/22/281494

[29] محمود خليل، مهجّرون يعودون إلى الدمار في سيناء، العربي الجديد، 03 ديسمبر 2021:
https://www.alaraby.co.uk/society/%D9%85%D9%87%D8%AC%D9%91%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1

الإرهاب، فعلى سبيل المثال، يوضح عايش (اسم مستعار) سبب رحيله من قرية المقاطعة في نوفمبر 2016 بأنه:

"رحلت بسبب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والجيش لو فضلت كنت هروح فى النص، مخدتش أي تعويض ومقدمتش ولا هقدم ولا هرضى اخد تعويض معنديش تمن لأرضي ولا بيتي، ما ببيعهم بفلوس الدنيا. ليه بيهجرونا المرة هذي؟ انا أصلا محدش قالي امشي في المرة الأولى انا مشيت علشان الإرهاب، وقت ما يخلص ارجع براحتي. وبعدين محافظ شمال سيناء في التلفزيونات كلها قعد يقول ارجعوا الشيخ زويد، والجيش فتح كل الطرق ووقعدوا يصوروا فينا بالكاميرات على أساس انهم عاملين انجاز لأنهم طهروا الأرض رغم انه لولا أبناء القبايل والله الحكومة ما قدرت تطهرها من الأرهاب.
والله زي ما قولت لكم دخلنا القرية تقريبا 50 % من البيوت مهدومة على الأرض وال 50% الباقية محتاجة ترميم، والعقارب والثعابين كانوا غزوا القرية، بس احنا أهالي سيناء بنعرف نتعامل مع الأشياء هذه. لما عاودنا الحكومة مقدمتش لنا أي دعم مادي ولا إصلاحات رمونا من غير كهرباء ولا مياه، وقالولنا لجنة هتيجي تبص على المكان علشان الإصلاحات ومن بعدها ما شفنا وجههم.
ورغم ده بدأنا نعمر، لو شفتم المزرعة الأول لما رجعنا كانت خراب، صلحتها وجبت جرار حرثت الأرض وصرفت كتير وشيلت كل الزيتون الناشف وزرعت لوز، واللوز بيحتاج مايه كل يوم، أجيب مايه من أماكن بعيده وأروي اللوز بدون ما يكون في مرافق ولا مايه متوصلة للقرية، وصبرنا واتحملنا عشان العيشة في بلادنا غير".

كما تحدث حسن (اسم مستعار) مع فريق المؤسسة حول أسباب رحيله الأول عن قرية الظهير في أكتوبر 2014 بأنه:

"في حرب دايرة بين الجيش والتكفيريين، والناس لا عارفه تعيش ولا سلمت من قتل الارهابيين ليهم أو التعدي على ممتلكاتهم علشان يستخبوا أو يسرقوا حاجات تساعدهم على العيشه، ولا سلمت من اعتقال الجيش وتهديده اننا بنتعاون مع الإرهابيين، فرحلنا عن المكان، لكن انت حتى لو ماقولتش ليا بشكل صريح امشي فأنت هجرتني من مكاني لان مفيش أمان وأنت مش بتمنع الارهاب انه يتعرض ليا وسايبه. وانت كحكومة كمان بتدخلني ف الحرب وتوقفني ساعات في الكماين او تعتقلني أو تشتبه فيا وحتى لما تفضي منطقة من الإرهاب وتعلنها منطقة خالية مش بتمشطها والناس بتدخل تتفجر فيها من ألغام الارهابيين او تتخطف وتتفاجئ إن لسه الإرهابيين جوه، طيب يبقي منطقة مفيهاش امان واحد في الميه ومفيهاش مقومات حياة، فالناس مشيت منها. انت بتقول ماهجرتهمش ولا بتساعدهم بعد ما رحلوا ومضلش ليهم مأوى رغم أن الناس ملهاش ذنب في اللي بيحصل".

3 . التهجير القسري مجددًا:

أخطر ما يواجهه العائدون هو التهجير القسري المستمر والمتجدد والذي يحدث الآن دون وجود ضرورة عسكرية ظاهرة. فقد كان نزوح عدد كبير من مواطني شمال سيناء جراء الحرب على الإرهاب في السنوات الماضية، وهو النزوح الذي بدأ منذ عام 2014، نتيجة الأوامر العسكرية بمغادرة منازلهم أو رحيل السكان نتيجة تضرر بيوتهم أو خوفهم على حياتهم وسط الاشتباكات، مما جعل الكثيرون يفتقدون الإحساس بالأمان، ولكن موجة التهجير القسري الجديدة يغيب عنها السبب الذي يدفع لمثل هذا الرحيل مجددا، خصوصًا بعد الإعلان الرسمي الواضح عن استقرار الأوضاع الأمنية وانتهاء العمليات العسكرية بشكل شبه كامل مع حلول عام 2022.

واتخذ هذا الإعلان الرسمي عددًا من الأشكال أهمها على الإطلاق التطمينات من جانب العديد من المسؤولين الرسميين، بما فيهم محافظ شمال سيناء، كما سبق الذكر.[30] وكذلك حفل الإعلام الرسمي، بتغطيات لعودة الأهالي إلى قراهم في الشيخ زويد، بعد 7 سنوات، واعتبار هذه العودة بمثابة رد عملي على الشائعات التي شككت في عودتهم من جديد. وهذه العودة المحتفى بها وتمت بمعرفة الجيش وبدعوة من المحافظ والنواب وقيادات شعبية قبلية في نهاية شهر مايو 2022.[31]

ولكن مؤخرًا بدأت تظهر تصريحات رسمية تشير للمرة الأولى منذ عام كامل أن السبب الرئيسي لإعادة التهجير هو تطهير قرى ومدن المهجرين من الألغام والعبوات الناسفة أو بقايا متفجرات العمليات الحربية. بل أن قائد الجيش الثاني الميداني، اللواء محمد ربيع، قد اعترف صراحةً في اللقاء السابق ذكره بأن تشجيع المهجرين على العودة لقراهم كان خطأً من الأساس تتحمل مسئوليته السلطات المحلية والعسكرية. فقد قال اللواء في نفس اللقاء:

> *"ايوه انا اللي رجعت، لو قلت للناس مترجعش مكانش حد راجع، انا اللي قلت للناس ترجع، طب انا عملت الواجب بتاعي قبل الرجوع؟ لا والله انا بعترف اهو قدامك وقدام الأهالي دي كلها إني كان مفروض اعمل اللي أنا بعمله النهاردة ده قبل ما هما يرجعوا".*

وبحسب المقابلات التي أجريناها، فهذه المعلومات التي ذكرها اللواء محمد ربيع في حديثه لم يتطرق إليها أي من القادة العسكريين أو المدنيين المحليين عند إعادة تهجير السكان العام الماضي. بل على العكس، تشير المقابلات إلى أن عمليات إخراج السكان من المناطق التي عادوا إليها بعد تحسن الأوضاع الأمنية تمت بالإكراه

---

[30] مداخلة هاتفية لمحافظ شمال سيناء عبر قناة MBC Masr للحديث حول عودة بعض أهالي الشيخ زويد النازحين لقراهم، 18 يناير 2022;
https://www.youtube.com/watch?v=oa_2iV5v4NE

[31] بعد غياب 7 سنوات عودة أهالي تجمع أبو رفاعي أكبر تجمع في الشيخ زويد، القناة الأولى المصرية، 29 نوفمبر 2021:
https://www.youtube.com/watch?v=BttjMyQJ5B8

ودون رغبة منهم ودون توضيح الأسباب على الرغم أن عودتهم كانت تحت أنظار الجيش وبمعرفته كونه الحاكم الفعلي على الأرض.

يقول فارس (اسم مستعار) من سكان قرية المقاطعة جنوب الشيخ زويد:

"يوم 24 أكتوبر جانا ضباط من الجيش وقالولنا أخلوا المنطقة فورا، فطبعا انصدمنا ازاي احنا كأهالي شاركنا في التحرير وقدمنا شهداء ضد داعش وعملنا كل حاجه للجيش، يعني حسينا بالغدر وكأن الجيش استخدم عيالنا في الحرب ضد داعش ولما طردوا داعش مصارش لينا لزوم. الجيش قالا لنا فترة محدودة وهترجعوا، وبصراحة وقت الاخلاء قال هيصير ضرب بالطيران، فمنظر النسوان والأطفال والكل بيجري خايف من القصف لغاية ما وصلنا قرية أبو طويلة والنسوان بتجري في الشوارع، وصلنا أبو طويله فوجئنا مفيش ضرب ولا في أي حاجه. الجيش قفل كل الطرق اللي بتوصل للمقاطعة، جابوا لودر وقفلوها بسواتر ترابية. يوم 27 أكتوبر أنا ركبت عربيتى ودخلت من طريق التفافي مفتوح، وروحت الأرض هناك ومزرعتي وقعدت أبوس في الشجر وفي الأرض، وأنت عاره الظروف بقالنا 7 سنوات ما شفناها.

هذا اللي حصل بالضبط غير لا زيادة ولا نقصان. احنا اتكلمنا مع المحافظ والضباط ورئيس مجلس المدينة كلهم بيقولوا اسبوع وتنتهي المشكله بس رفضوا يقولوا تفسير".

مقابلة مع مسعد (اسم مستعار) أحد السكان المحليين بتجمع النصر، قرية الظهير، الشيخ زويد:

" يوم 27 أكتوبر جاتلنا عربية ملاكي مع قوة من الجيش قالوا للناس يمشوا من المكان، احنا كنا عرفنا ان ده حصل قبلنا مع الناس اللي حوالينا في المقاطعة والخرافين بس مكنش حصل عندنا في التجمع أي حاجة، الناس في وقتها اتجمعوا ووقفوا قدامهم قالوا مش طالعين، قالهم الظابط المسئول عن القوة هنضربكم بالنار، الناس قالوا ادفنونا في الأرض، احنا بره بلادنا عايشين عريانين على الأقل هنا نموت ونتغطى بتراب أرضنا. الجيش لما شاف موقف الأهالي مشيوا مرجعوش تاني اليوم، لكن ضلينا عايشين على أعصابنا عشان الجيش رحل كل اللي الناس اللي حوالينا في المقاطعة والخرافين وأكتر من مكان رحلوا. وفعلا اللي خايفين منه صار، جاء الجيش يوم 29 أكتوبر بمدرعات كثير وأجبر الناس يركبوا المدرعات وهدد اللي هيقعد بأنه هيضرب بالنار لأن عنده أوامر عليا، الناس ماكانش قدامها حل الا الرحيل".

مقابلة مع زياد (اسم مستعار) أحد السكان المحليين بتجمع النصر، قرية الظهير، الشيخ زويد:

"يوم 29 أكتوبر وصلت 6 مدرعات على تجمع كله 60 أسره ضربوا نار وهما داخلين التجمع علشان الناس تخاف، وقاموا واخدين 80 شخص في المدرعات منهم 30 طفل و25 امرأة والباقي شباب وعجايز. أخدوهم رموهم في منطقة مقطوعة قريب من قرية أبو طويلة. الناس في أبو طويلة كانوا متعاطفين معنا، بس الجيش أجبرهم ياخدوا الناس بعربيات نص نقل على الشيخ زويد. أنا مكنتش معهم، قعدنا 4 ساعات مش عارفين عنهم حاجة والقيادات بتوع مسلحين القبائل اللي بيساعدوا الجيش ضد الإرهاب بطلوا يردوا على اتصالاتنا، واللي كانوا بيقولوا اللواء ربيع قائد الجيش الثاني الميداني نفي موضوع التهجير قالوا مش عارفين نوصل له. الناس أخدت مواصلات ورجعت لتجمع الجرايشه تاني، الظابط اللي مشاهم قابلهم تاني وقالهم معاكم ساعتين تخلوا المكان قالوله مش هنلحق وقعدوا يترجوه، العجايز لما اتحايوا على الظابط يدينا مهلة، قال معاكم للصبح لو لقينا حد هنا هنضربه بالنار والعشه اللي هنلاقيها هنا هنحرقها. والناس بتلم حاجتها من وقتها ومحدش عارف هيروح على فين".

مقابلة مع خالد (اسم مستعار) أحد السكان المحليين بقرية المقاطعة، الشيخ زويد:

"يوم 24 أكتوبر جانا قوة من الجيش وقال للناس اخرجوا من المكان مفيش حد سمح لكم ترجعوا، الأهالي ما وافقت تخرج احنا صار لنا سنين نحلم بلحظة العودة لبلادنا، الظابط قال هنضرب بالطيران بعد نص ساعة، والله لو تشوف المنظر كان مهيب، الناس طلعت تجري والنساء شايلين عيالهم وكله بيجري من الرعب. احنا خرجنا من القرية مرعوبين ما اخدنا ولا شي من أغراضنا ولما حاول بعض الناس ترجع تاخد شوية حاجات لقوا الجيش مقفل كل طرق العودة بسواتر ترابية. واحد من الضباط الموجودين اعتذر للناس اللي حاولت ترجع عن التهديد بضرب الطيران وقال عندنا أوامر من فوق لازم ننفذها. أنا والله خرجت مكلوم وهددوني بالقبض عليا لما اعترضت، والناس خارجة عاجزة ومتحسرين ومفيش في أيديهم حاجة يعملوها".

مقابلة مع سلمي (اسم مستعار) أحد السكان المحليين بقرية الوفاق، غرب رفح:

"انا خرجت من رفح عام 2015 بسبب الحرب، ولما تمت السيطرة على الوفاق والمقاطعة والخرافين والعلاويين وشرق أبو طويلة، رجعت أتفقد أرضي وأرض أولاد عمي، منطقة الوفاق بها عائلات البعران والسلايمة والجرادات والعلاوين، كلهم من قبيلة الرميلات. رجع معاي شباب كثير نظفنا أرضنا وحرثناها بعد ما قعدنا فيها لمدة شهرين والحرب شغالة مع الدواعش، وأحنا كل يوم بنروح ونرجع قدام الكمين والجيش، وما حد أعترض نهائي على وجودنا، هذا غير أن المحافظ طالب الناس ترجع على بلادها بعد ما اتحررت

من الإرهاب ووعد بأن الخدمات كلها هتعود للمنطقة، ولكن كله كلام دون تنفيذ. وأحنا قاعدين من 4 أيام بالضبط في الوفاق، وتحديدا ظهر يوم الثلاثاء الماضي 25 أكتوبر، جت حملة كبيرة من الجيش وقفلوا كل الطرق، كان معهم مهندسين، وشباب لابسين نفس لبس مهندسين المساحة، احنا طردونا من المكان وقالوا ممنوع ترجعوا هنا ثاني، وبعدين حطوا علامات على الأرض. بعد المغرب كلمنا واحد من الشباب المتعاونين مع الجيش قال إنهم حطوا علامات على مساحة 400 متر طول، في 800 متر عرض، وهيقوموا بعمل سياج عليها، وهي منطقة غرب رفح الجديدة، يعنى تقريبا 70 % من مساحة قريتي الوفاق والمقاطعة والخرافين، الشاب المتعاون مع الجيش حكي لنا ان واحد من الضباط قال له انه المنطقة دي هتكون منطقة استثمارية، بس ما في كلام رسمي طلع، طيب ليه وافقتم نرجع وليه بتمشونا محدش فاهم حاجة".

مقابلة مع راشد (اسم مستعار) أحد السكان المحليين بقرية المقاطعة، الشيخ زويد:

"أنا من المقاطعة من قبيلة السواركة، أنا وولاد عمي لما سمعنا بتحرير المنطقة عاودنا كلنا من الاسماعيلية، والله عددنا تقريبا ما بين 70 الى 80 شاب، وبعضنا رجعوا ومعهم عيالهم، وأحنا من شهر يوليو متواجدين في قرية المقاطعة، ومات منا 5 وأنصاب أكثر من 20 واحد، كان كل هدفنا نرجع لبيوتنا، الدولة ما قدمت لينا ولا حاجة، ولادنا حاربوا مع الجيش لحد ما تحررت. وكان المشايخ والنواب بيقولوا لينا احنا هنكلم المحافظ يرمموا المدرسة والوحدة الصحية، وهنتعب لينا سنتين لكن هنرتاح في بلادنا، أحسن لينا ما نفضل في الغربة بدون عمل ونتسول أكلنا وشربنا وأحنا عندنا بلادنا..

ومن حوالي اسبوع، جت عربية نقل كبيرة محملة بعمدان كهربا، ولما الشباب كلموا أبراهيم أبو شعيرة عضو مجلس النواب، لما لقيوه كاتب بوست على صفحته بهذا الخصوص، قال إنه أتصل بالمحافظ وشركة الكهرباء علشان تعاود الكهربا والخدمات واحدة واحدة للقرية زى قرى شبيانة والظهير.

وتفاجئنا يوم 24 أكتوبر، بعربية نص نقل فيها ضابط من معسكر الزهور اللي في الشيخ زويد، ومعاه مجموعة مسلحة وملثمة راكبين في الصندوق، ونادى علينا وقال معكوا ساعة تسيبوا المكان، وما سمح لينا نعرف أيش في، وقال أنتو دخلتوا بدون ما حد يسمح ليكم، وكان الحج" أحد كبار السن من العائلة" يقول له احنا رجعنا زى اللى رجعوا، قال لا مفيش رجعة، يلا كلوا يمشي، وما سمح لينا ناخذ هدومنا ولا أي حاجة، وروحنا على قرايب لينا في الظهير جنوب الشيخ زويد على مسافة 7 كيلو من المقاطعة وقضينا الليلة عندهم، واحنا مش عارفين أيش فيه وأيش اللي صار، طيب هما سكتوا ليه من الأول على رجوعنا من

شهور، وهما جابوا عمدان كهرباء ليه ونزلوها في القرية، والنواب والشيوخ كانوا بيباركوا لينا بالعودة، والمحافظ عارف والجيش عارف أيش اللي استجد علشان يطردونا."

مقابلة مع صلاح (اسم مستعار) أحد السكان المحليين بقرية الوفاق، غرب رفح:

" احنا رضينا بالهم والهم ما رضي بينا، قرية الوفاق فيها حوالي 6 عائلات كلنا تابعين لقبيلة الرميلات. ولادنا حاربوا داعش مع الجيش، وفي منهم أستشهد ومنهم أنصاب عشان نعاود على بلادنا. كنا بنشوف حلم العودة مستحيل، لكن لما مشايخنا الحكوميين قالوا لينا تعالوا حاربوا مع الجيش وحرروا بلادكم، والجيش وعد بالعودة للجميع لما تتحرر الأرض، عالطول جينا، جينا شباب من غير أسرنا، وشفنا الموت ألف مرة، وكان كل يوم بيموت مننا شباب وبينصاب شباب، وصمدنا إحنا وأخوانا السواركة، وقدرنا نحرر المنطقة.

الجيش كان على علم برجوعنا والضباط كانوا معنا وشافونا. وضع القرية كان صعب والواحد كان حزين علشان البيوت مدمرة بس قلنا مش مشكلة أهم شي بلادنا رجعت لينا. والله الدولة ما ساعدتنا بحاجة، لما مشينا ولا لما رجعنا، أحنا ذقنا الأمرين واحنا راحلين، واحنا راجعين.

لما رجعت أبوي اتصل علي وقال لي اعمل لك خص "عشة" في بلادنا علشان نزرع شعير عالمطر، والزيتون واللوز بعدين لما الكهربا ترجع، وفعلا سويت خص كبير، وشريت شعير ب 12 ألف جنيه، وحرثت الأرض ونظفتها، ولكن بعدها تفاجئت بضابط معاه حملة كبيرة، جاء لي أنا وحوالي 12 أسرة، وقال امشوا من هنا، وطردنا من غير ما نعرف السبب.

والله إني خليت الشعير والخص والحاجات مكاني، والله منا عارف ايش أقول لابوي اللي لم هدومه وده يعاود على بلاده، و(تابع والدموع في عينيه) والله خايف لأبوي يموت من القهر، أن الموقف هذا أصعب من يوم ما رحلنا الرحيل الأول في 2015".

V. عندما يكون التهجير باسم القانون (تحليل حقوقي)

تأتي هذه العمليات الأخيرة من التهجير القسري للنازحين العائدين إلى قراهم في شمال سيناء، بعد سلسلة من القرارات الجمهورية والتشريعات التي تشكل نمطا وسياسة لشرعنة تحكم المؤسسة العسكرية على أغلب الأراضي في سيناء، وبالإضافة للقيود الشديدة على حرية الحركة المفروضة على السكان منذ تصاعد الحرب في 2013، فإن هذه القرارات والسياسات من شأنها تقويض أي وجود حقيقي للسكان الأصليين في شمال وشرق شبه جزيرة سيناء، وربما دفع المزيد منهم إلى هجرتها.[32]

كان رئيس الجمهورية قد أصدر في شهر أكتوبر القرار رقم 442 لسنة 2021 الذي منح وزير الدفاع صلاحيات واسعة غير مسبوقة وشبه إلهية تمكنه من فرض حظر التجوال، أو إخلاء أماكن، أو حظر الاتصالات والتنقل، وذلك وفقا لتفسير متعسف للمادة 53 من قانون 2015 لمكافحة الإرهاب، وذلك - على ما يبدو - استباقا منه لإنهاء حالة الطوارئ في عموم البلاد وهو القرار الذي أصدره بالفعل مساء 25 أكتوبر.[33]

كما أصدر رئيس الجمهورية قبلها القرار 420 لسنة 2021 بتعديل قرار رئيس الجمهورية 444 لسنة 2014 بشأن "تحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها" ليضيف المزيد من المساحات الشاسعة على القرار الأصلي في 2014 بشمال سيناء. وكان الرئيس السيسي قد أصدر القرار 444 ليحدد منطقة رفح بالإضافة لمنطقة عرضها واحد كيلو متر بمحاذاة الحدود الدولية الشرقية من جنوب رفح وحتى طابا كمناطق "ممنوعة"، بالإضافة إلى تحديد منطقة عرضها 4 كيلو متر كمنطقة "محظورة" إلى الغرب من المنطقة الممنوعة.

وبحسب القرار 444 فإن المناطق "الممنوعة" هي مناطق لا يُسمح سوى للقوات المسلحة بالتواجد فيها، كما يُحظر فيها تواجد المركبات بكافة أنواعها باستثناء تلك التابعة لقوات الأمن. أما المناطق "المحظورة" فيسمح للمدنيين بالتواجد فيها بعد الحصول على تصريح كتابي من الجيش، كما استثنى القرار 444 المقيمين في المناطق المحظورة في محافظات الوادي الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح إن كانوا من المقيمين الأصليين هم أو أصولهم قبل ثلاثة عقود. وعلى الرغم من ذلك، لم يضع القرار 444 أو القرار 420 أي استثناءات للسكان الأصليين المقيمين في المنطقة المحظورة في سيناء.

---

[32] للمزيد، تقرير هيومن رايتس ووتش بعنوان "أزمة إنسانية تلوح في الأفق بسيناء"، 23 أبريل 2018:
https://www.hrw.org/ar/news/2018/04/23/egypt-looming-humanitarian-crisis-sinai

[33] بيان صحفي، قرار رئاسي خطير "يُؤبّد" حالة الطوارئ في شمال سيناء، مؤسسة سيناء، 5 أكتوبر 2021:
https://sinaifhr.org/show/102

وفي هذا السياق، فإن التعديلات التي وردت في القرار 420 لسنة 2021 أدت إلى توسعة المنطقة "المحظورة" في شمال سيناء لتصبح بمساحة 2655 كيلو متر مربع، مما يعني أن مدينة الشيخ زويد بالكامل و11 قرية تابعة لها، و7 قرى جديدة تابعة لمنطقة رفح، ومناطق جنوب مدينة العريش، وأجزاء واسعة تابعة لمدينة الحسنة، تدخل كلها في إطار المناطق المحظورة، ولم يقدم القرار أي استثناءات للقرى والمدن والتجمعات السكنية الموجودة في شمال سيناء أو ما تبقى منها. ولم يوضح ما إذا كان ضم تلك المساحات كمناطق "محظورة" سيُرتب أي قواعد جديدة للسكان فيها، وهم يعيشون بالفعل تحت قيود صارمة متزايدة على حياتهم ومعاشهم منذ 2014، الأمر الذي يفرض تساؤلات واسعة حول إذا ما كانت عمليات التهجير القسري الحالية تتم تحت غطاء القرار الرئاسي رقم 420 لسنة 2021 في ظل غياب أي تصريحات رسمية من الحكومة المصرية حول طبيعة عمليات الإخلاء الجارية.

تتعارض هذه القرارات، علاوة على ممارسات الجيش والأجهزة التنفيذية المختلفة، مع نصوص الدستور المصري والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الحكومات المصرية وتعد وفقًا للدستور جزءًا أصيلًا من التشريع الوطني.

تنص المادة 63 من الدستور المصري على "حظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم". كما تعتبر الفقرة الأولى من المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "الحق في السكن أو المأوى" مكونًا من مكونات الحد الأدنى للمستوى المعيشي اللائق الذي لا يمكن التنازل عنه.

في هذا الإطار يعرف التعليق العام رقم 7 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة التهجير، أو الإخلاء القسري، بوصفه شكل من أشكال "الإبعاد الدائم أو المؤقت للأشخاص و/ أو أسرهم و/ أو المجتمعات المحلية، من المنازل و/ أو الأراضي التي يشغلونها، ضد إرادتهم وبدون توفير أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أشكال الحماية الأخرى، ومن دون إمكانية الوصول إلى الحماية".

وبينما يقر التعريف السابق بأن الإخلاء أمر وارد في حالات الضرورة المعرفة بدقة فإنه يضيف عدد من الضمانات التي يجب توافرهما على المستويين القانوني والإجرائي. الضمانة الأولى هي توافر الحماية القانونية أو إمكانيات الوصول إليها. وهذه الضمانة غير متحققة في حالتنا أخذًا في الاعتبار صدور قرارات ترسيم الحدود والإخلاء بمقتضى تفويض من رئيس الجمهورية لوزير الدفاع بالاستناد لقانون مكافحة الإرهاب لسنة 2015. وقد انتقد عدد من المنظمات الحقوقية القانون المذكور حين صدوره، خصوصًا المادة 53 منه، التي تعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات غير مسبوقة في تعريف حالة الضرورة أو الخطر الداهم في ضوء تعريف مطاط وبالغ الاتساع بدوره للجريمة الإرهابية. اتساع التعريفات والصلاحيات بهذا الشكل يقيد بشدة من إمكانيات

الطعن القانوني على هذه القرارات أمام المحاكم أخذًا في الاعتبار هامش التفسير الضيق للغاية للقضاة في هذه الحالة.

الحزمة الثانية من الضمانات لعمليات الإخلاء تتعلق بتوفير عدد من الشروط الإجرائية أهمها على الإطلاق في حالتنا إتاحة مهلة كافية للسكان قبل تنفيذ قرارات الإخلاء، وضرورة أن تكون القرارات مسبوقة تشاور واسع مع السكان المحليين، وضرورة توافر المعلومات عن أسباب الإخلاء ومدته وتوقيت وترتيبات العودة، وأخيرًا ضرورة معرفة السكان المحليين بالجهة المسئولة عن تنفيذ هذه العملية على الأرض. توضح الشهادات السابقة أن الحكومة المصرية لم تلتزم في تنفيذ قراراتها بأي من الشروط الإجرائية الواجب توافرها، خصوصًا ما يتعلق بالشفافية وإتاحة المعلومات للمهجرين. حتى ما ذكره قائد الجيش الثاني الميداني من أن السبب وراء إعادة التهجير في عام 2022 هو عمليات تطهير الألغام، لم يتح للأهالي عند تهجيرهم، بل لم يُذكر من الأصل إلا بعد تصاعد الشكاوى والمناشدات من هؤلاء المهجرين بينما أن الأصل في الأمور هو ضرورة مشاركة هذه المعلومات الحيوية معهم قبل قرار التهجير.

وأخيرًا، تجمع المواثيق الدولية على ضرورة التزام الحكومات بإجراءات جبر الضرر المادي والمعنوي الناتج عن عمليات الإخلاء القسري ويأتي التعويض المادي العادل والسريع عن فقدان الممتلكات على رأس هذه الإجراءات. وتكشف الشهادات الواردة في هذا التقرير عن عدم التزام الحكومة بهذا الشرط، خصوصًا في ظل غموض الوضع القانوني للمهجرين. مرة أخرى نذكر أننا لم نتلق ردًا عن استفساراتنا التي وجهناها لمحافظ شمال سيناء بخصوص توافر الضمانات السابق الإشارة إليها حتى صدور هذا التقرير.

VI. التوصيات:

- على الحكومة المصرية ممثلة في أجهزة حكمها المحلي، خصوصًا محافظة شمال سيناء، والقوات المسلحة، إلى الالتزام بأعلى درجات الشفافية حول الوضع الأمني والمعيشي للمناطق التي تم إخلاؤها سابقًا وأن تتوجه للسكان المهجرين بمعلومات وبيانات واضحة حول حالة قراهم ومدنهم والموعد الممكن لعودتهم لمنازلهم.

- إلى أن تتوجه الحكومة بمثل هذا الإعلان الصريح للسكان، يجب أن تتوقف كافة أجهزتها فورًا عن التورط في عمليات إعادة التهجير غير القانونية التي وثقها التقرير.

- على الحكومة المصرية تشكيل لجنة مستقلة بصلاحيات كاملة، تشمل قضاة ونشطاء مستقلون وممثلين عن أهالي شمال سيناء لبحث ملف التعويضات بشكل كامل، ودعوة أهالي سيناء المهجرين لتقديم اعتراضات ومن ثم التدقيق في تلك الاعتراضات والتأكد من أن كافة المهجرين حصلوا على تعويضات كافية ومجزية تؤهلهم لحياة كريمة. على أن تشمل تلك التعويضات المنازل، والمزارع والمصالح التجارية كافة.

- ندعو الحكومة إلى تقديم كافة أوجه الدعم القانوني والخدماتي والنفسي للسكان المهجرين، أو لهؤلاء الذين اختاروا العودة الطوعية، بما يشكل جبرًا للضرر المعنوي الواقع عليهم خلال السنوات السابقة، ويرتبط بذلك على وجه الخصوص الإسراع في تحسين حالة الخدمات الصحية والتعليمية التي تضررت بشدة نتيجة استمرار العمليات العسكرية في المنطقة.

VII. الملحقات:

ملحق 1: خطاب الى السيد رئيس الجهاز القومي لتنمية شبه جزيرة سيناء والسيد محافظ شمال سيناء.

السيد رئيس الجهاز القومي لتنمية شبه جزيرة سيناء

السيد اللواء محافظ شمال سيناء

10 يناير 2024

تحية طيبة وبعد،

يسعد مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أن تتواصل مع سيادتكم متمنية لكم تمام السداد والتوفيق. ونأمل أن تساعدنا إدارتكم، في إطار نهج الحكومة المصرية الساعي لمد جسور التواصل مع منظمات المجتمع المدني، في توضيح عدد من الاستفسارات التي تنامت إلى علمنا وعايشناها خلال زيارات ميدانية قام بها فريق المؤسسة وشهادات أجريناها مع عدد من سكان مدينتي رفح والشيخ زويد النازحين من منازلهم على خلفية العمليات العسكرية ضد الجماعات التكفيرية منذ عام 2018.

1. بتاريخ 19 يناير 2022 صرحتم سيادتكم بإمكانية عودة النازحين من الشيخ زويد خلال 3 أشهر فقط، هل تحقق ذلك بعد مرور عامين على المهلة التي حددها السيد المحافظ؟ تشير الشهادات الواردة إلينا لمنع السكان- حتى وقت إرسال هذا الاستفسار- من العودة إلى منازلهم في قرى المقاطعة، واللفيتات، والتومة، والزوارعة، والقريعة والسكادرة. نرجو من سيادتكم التوضيح.

2. في نفس التصريحات أشرتم سيادتكم إلى إمكانية عودة النازحين الى قرى وتجمعات مدينة رفح خارج المنطقة العازلة المطبقة وفقا للقرار الجمهوري رقم 444 لسنة 2014 خلال عام واحد، فهل تحقق ذلك بعد مرور أكثر من عام على المهلة التي حددها السيد المحافظ؟ تشير الشهادات الواردة إلينا لمنع السكان- حتى وقت إرسال هذا الاستفسار- من دخول سكان قرى الحسينات والوفاق والمطلة والخرافين إلى منازلهم. نرجو من سيادتكم التوضيح.

3. تطبيقا لمبدأ الشفافية وتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني الذي تنتهجه الحكومة المصرية، نرجو اطلاعنا على الإطار الزمني وآليات إعادة توطين وإسكان المدنيين النازحين "المهجرين" من قرى رفح، والذين يتجاوز عددهم وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المنشورة في عام 2017 حوالي 16770 أسرة من مجموع سكان مدينة رفح البالغ في هذا الوقت 75537 نسمة.

4. تشير بعض التقارير المنشورة إلى أن المرحلة الأولى من مدينة رفح الجديدة التي افتتحها السيد رئيس مجلس الوزراء مؤخرا بعد 6 سنوات من بدء المشروع ستتمكن من استيعاب 9 % فقط من إجمالي الأسر النازحة من رفح (1400 وحدة سكنية)، فما مدى صحة هذه التقارير؟

5. وفقا لعدد من الشهادات التي وثقتها مؤسسة سيناء فقد قامت الحكومة بعمليات "ترحيل جبري انتقائي" خلال أكتوبر 2022، لبعض المدنيين العائدين لمناطقهم وقراهم في الشيخ زويد وتحديًدا في كل من تجمع الجرايشة بقرية الظهير، وسكان تجمعات قرية المقاطعة، وكذلك بعض سكان رفح في مناطق الوفاق والحسينات والمطلة وحق الحصان وغيرها، وذلك بعد فترة وجيزة من عودتهم لمناطقهم بعد سنوات من النزوح بسبب العمليات العسكرية، وعلى الرغم من الدعوات التي وجهها السيد محافظ شمال سيناء عبر وسائل الإعلام المختلفة لعودة السكان، وتزامن مع السماح بالعودة الفعلية والاستقرار لسكان قريتي المهدية و نجع شيبانة في رفح و قرى أبو العراج و الخروبة وقبر عمير في الشيخ زويد. نرجو من سيادتكم توضيح أسباب مطالبة العائدين لتلك التجمعات المذكورة بالرحيل عن قراهم مرة أخرى منذ أكتوبر الماضي.

6. اطلعت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان على تصريحات رسمية لمحافظ شمال سيناء في ديسمبر 2021 بإعادة الخدمات وتقديم التعويضات لسكان القرى العائدين في إطار زمني بحد أقصى 6 أشهر، وتابعت المؤسسة تنفيذ جزء من هذه الوعود بتقدير شديد، حيث قامت الحكومة بإنشاء وإعادة تشغيل عدد من محطات تحلية المياه وحفر الآبار وكذلك إعادة توصيل شبكات الكهرباء المتضررة. وعلى النقيض اطلعت المؤسسة على تصريحات لنواب في مجلس النواب والشيوخ، إضافة إلى مقابلات شخصية أجرتها مع عدد من السكان المحليين، تشير الى وجود تباطؤ شديد في سداد التعويضات المستحقة وعدم تناسبها مع حجم الضرر، إضافة الى نقص شديد في الخدمات الأساسية في عدد من القرى العائدة. نرجو من سيادتكم توضيح هذا التضارب في الشهادات.

7. رغم إعلان رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة عن نجاح أجهزة الدولة في القضاء على الإرهاب، وبدء تطبيق استراتيجية الدولة للتنمية الشاملة في سيناء، فقد اطلعت المؤسسة على أدلة قاطعة تفيد باستمرار وجود مظاهر عسكرة لمنشآت ذات طبيعة مدنية مثل المدارس. حيث ال تزال قوات الجيش والشرطة تستخدم عدًدا من المدارس كارتكازات عسكرية مثل مدرسة الشيخ زويد الابتدائية ومدرسة أحمد أبو سلمة في الشيخ زويد، ومدرسة التعاون الابتدائية ومدرسة المهدية الابتدائية في رفح، وكذلك عدد من مدارس مدينة بئر العبد ووسط سيناء، رغم عودة المدنيين لهذه المناطق وحاجة الأطفال الماسة للتواجد بشكل طبيعي في مدارسهم وفي ضوء استقرار الأوضاع الأمنية. كما لاحظت مؤسسة سيناء أن معدل إعادة بناء المدارس المدمرة نتيجة العمليات العسكرية لا يوحى بأن قطاع التعليم على قمة سلم أولويات الحكومة رغم أهميته لاستقرار المجتمعات المحلية العائدة بعد سنوات من النزوح. نرجو توضيح الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها بهذا الشأن الهام.

وختاما تفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،

أحمد سالم
المدير التنفيذي
مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان